ضرورة وحدود التسامح في(محاولة في التسامح الديني) لجون لوك

د. أحمد عبدالله الصعدي
جامعة صنعاء – كلية الآداب

١- تمهيد: أهمية جون لوك في صياغة فكرة التسامح وأهمية التسامح لديه.

يعد جون لوك أحد أعلام الفلسفة الحديثة، والممثل لمذهب الإدراك الحسي بصفة عامة. اهتم بنظرية المعرفة، وكان أهتمامامه استجابة لشروط وظروف نشأة وتطور العلم الطبيعي الحديث، إلا أنه اهتم بالقدر ذاته بمشكلات المجتمع والدولة فترك أعمالا أخرى كان لها عظيم الأثر في تطور الفكر والممارسة السياسية امتد في المكان ليشمل البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية وفي الزمان ليبقى حيا في المجتمع المعاصر. فنقده لنظرية الحكم المطلق، ووضعه لفكرة الفصل بين السلطات، وتأسيسه فكرة التسامح فلسفيا، ودعوته إلى تجسيده عمليا ودفاعه عن الحقوق الأساسية للبرجوازية الصاعدة آنذاك، كل ذلك وضع أسس لليبرالية البرجوازية، ما تتضمنه من عناصر تقدمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسياسية تاريخية.

لقد بدأ الصراع من أجل عالم جديد في أوروبا مع مطلع العصر الحديث واحتدم في القرن السادس عشر، ولم تتضح معالم نتائجه واتجاهاته إلا في القرن السابع عشركما يقول هارولد لاسكي ، و" أوضح ما يرى ذلك في انجلترا حيث لا يمكن الخطأ في معنى النتيجة. كان النصر للنفعية في الأخلاق، وللتسامح في الدين وللحكومة الدستورية في محيط السياسة"[١] . وكان جون لوك في قلب هذه العملية التاريخية وفاعلا هاما فيها. كان جيل لوك بحاجة ماسة إلى من يبصره في الشؤون المجتمعية الملحة: النظام السياسي والحريات والتسامح والملكية الخاصة، والتوازن الطبقي الجديد الذي اضطرب بنشوء الطبقة المتوسطة الصاعدة والمتطلعة إلى تعزيز

نفوذها السياسي ليوازي نفوذها الاقتصادي. يقول المنظر السياسي هارولد لاسكي(١٨٩٣-١٩٥٠م) رئيس حزب العمال البريطاني بين (٤٥-١٩٤٦م) عن أهمية جون لوك في تسويغ تلك التحولات نظريا لجيله: " لقد أمدهم بالتبرير. لقد أعطاهم نوعا من النظام تسمح حدوده بالحريات التي هم في حاجة إليها بالضبط. لقد أعطاهم نظرية للتسامح تمكنهم من استبعاد من يريدون استبعاده بالضبط من التمتع بفوائدها. لقد أعطاهم نظرية لملكية جعلت أصحابها جديرين بالحماية بسبب المجهود الذي يتضمنه تجميعها، والصالح الاجتماعي الذي يمثله هذا المجهود. إنه وفق بين السلطة والحرية بطريقة تعطي للطبقة المتوسطة الناشئة بالضبط الأفكار التي تنشدها. ولا عجب أن يحيى فيه أديسون في غضون جيل "مجد الأمة الإنجليزية"[٢].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يلحظ بوضوح أثر الفلسفة السياسية لجون لوك في الفكر السياسي والثانوي الشخصي، وفي الدستور بخاصة. يذكر د.زكي نجيب محمود ما تضمنه إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في يوليو١٧٧٦م وما صاغه توماس جيفرسون في تلك الوثيقة من تأكيد على قيم إنسانية عامة كالمساواة بين الناس وحقهم في الحرية والأمان والسعادة والكرامة و التأكيد على أن الشعب مصدر السلطات وان المواطنين يقيمون الحكومات لتحافظ على حقوقهم ليس أكثر ، ثم يتساءل عن مصدر تلك الأفكار. والجواب هو أن جون لوك مصدرها، لأنه كان مصدر الفكر السياسي في أمريكا إبان ثورتها ، ويستشهد برأي جون ميلر الذي ورد في كتابه(أصل الثورة الأمريكية) بقوله " فمن كتابات جون لوك قبل أي شيء آخر استمد الأمريكيون سلاح الحجج التي هاجموا بها الملك والبرلمان في حكمهما المتعسف، ولو كان هناك رجل واحد يجوز أن يقال أنه ساد الفلسفة السياسية في عهد الثورة الأمريكية، فذلك هو"جون لوك"، إذ لم يكن الفكر السياسي الأمريكي إلا تأويلا لما كتبه لوك"[٣]. يقول ستاناي فش عميد كلية العلوم بكلية إلينوي بشيكاغو في معرض حديثة عن أهمية التسامح الديني بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ، إن (دين أمريكا المدني)، وهو إيمان(إذا كانت تلك هي الكلمة) أقيم على

الصخرتين التوأمين لإعلان لوك بأن(عمل القانون ليس الاهتمام بصحة الآراء بل بسلامة الدولة الديمقراطية وأمنها) و فكرة جفرسون العامية عن النقطة نفسها" : لا يؤذيني أن يقول جاري بوجود عشرين إلها أو بعدم وجود آلهة، إنه لا يسرق جيبي ،ولا يكسر رجلي"، يضاف إلى ذلك المجاز الشهير لجفرسون عن (الجدار الفاصل) لفصل الكنيسة عن الدولة حتى وإن لم يرد ذلك في الدستور، ويعلق ستاناي فش عن ما سبق ذكره فيقول:" تعطينا هذه البيانات المعيارية الآن التمييز المفتاحي بين الخاص والعام، الأمر الذي يعطينا بدوره عقيدة التسامح الأمريكية"، وهذه العقيدة تقول " لنطع القوانين المدنية غير الطائفية ولنترك للإله والأبدية البت في المسائل اللاهوتية الكبرى "[٤]. لقد شهدت أوروبا حروبا لاهوتية مدمرة، أهمها تلك التي حدثت في القرن السادس عشر، فلم تحسم المعارك العسكرية، وإن حسم بعضها هنا أو هناك فإن ذلك لم يؤد إلى حسم حروب العقائد والأفكار أو إلى سيادة السلام. وشيئا فشيئا أخذ يترسخ وينمو الاعتراف بالحقيقة الراسخة في الحياة وهي: أنه يستحيل القضاء على تنوع وتعدد واختلاف المعتقدات والاتجاهات الدينية والفكرية، ويستحيل صهر أي شعب أو بلد ناهيك عن قارة بأكملها في قالب مذهبي واحد بأية وسيلة كانت. والجانب الآخر لهذه الحقيقة هو: إن عدم الاستقرار، الناشئ عن صراع المذاهب والشيع، الذي يتجلى في الحروب الأهلية أو بين الدول سيبقى عائقا خطيرا في وجه التطور الاجتماعي، خاصة الجانب الاقتصادي، أي روح المجتمع البرجوازي الناشئ. ولم تكن هذه الحقيقة لتغب عن أنظار فيلسوف مهتم بإيجاد نظام للحكم، تقوم شرعيته ومبرر وجوده على حفظ الأمن والسلام لرعاياه وتمكينهم من التمتع بأملاكهم الخاصة ومضاعفة الخير الخاص والخير المشترك. كان اهتمام جون لوك بالتسامح الديني، قد انعكس في مؤلفاته الفلسفية واهمها في هذا الجانب كتابة هما:"محاولة في التسامح الديني"[٥]، الذي الفته عام ١٦٦٧م و"رسالة في التسامح الديني" وكتبها بين ١٦٨٥–١٦٨٦م[٦].ويتمتع هذان الكتابان بأهمية نظرية وتاريخية ، لان مشكلة التسامح لم تفقد أهميتها في حاضرة بقوة في حياة المجتمع الإنساني المعاصر . ومن هنا تنبع

اهمية اراء جون لوك بالتسامح. ولا تقتصر أهمية أفكار جون لوك على ما يمكن أن تتركه من أثر في الثقافة والسلوك المعاصرين بل تحتفظ بأهمية نظرية، ولاهمية اراء جون لوك في التسامح الديني سنعرضها بشيء من التفصيل، سنقصر اهتمامنا كتابة "محاولة في التسامح الديني".

٢. محاولة في التسامح الديني".

يبدأ جون لوك كتابة الذكولر" بالإشارة إلى أن مسألة حرية الضمير التي استدعت منذ عدة سنوات الكثير من الطروحات تزداد غموضا وتتقوى بسببها النزاعات والعداوات. وكما يرى لجون لوك السبب يعود إلى أن جانبي النزاع، اللذين يدعو أحدهما إلى التسليم التام في شؤون حرية الضمير بينما يدعو الآخر إلى الحرية الشاملة، كلاهما وعلى السواء يطرحان مطالب كثيرة، وبدرجة متساوية من الحماس ومن الوقوع في الخطأ، ولكن لا يحددان ما هو الشيء الذي له حق بالحرية ولا يشيران إلى حدود الطغيان والخنوع. لفهم هذه المسألة يضع جون لوك المسلمة التالية بوصفها أساسا لا يطاله شك ويستحيل دحضه. " إن الحاكم يمنح كامل الثقة والسلطة والصلاحيات لأمر واحد هو أن يستخدمها من أجل خير، وحفظ سكينة الناس في المجتمع الذي نصب عليه ، وهذا ما يكون وينبغي أن يكون مثالا (صورة) ومقياسا يتوجب أن يساوي ويقيس عليه قوانينه، ويبني ويسير حكمه"٧، إذ أن لا حاجة للحكام وللسياسة إلا لحماية البعض من خداع وعنف البعض الآخر. وهكذا" الغاية وحدها التي أنشئت لأجلها الحكومة يجب أن تكون مقياسا لعملها"٨. وأول من سيعترض على هذا المطلب هم القائلون بأن الملكية حق إلهي، وهذا يعني أن السلطة العليا الاستبدادية ، وأن إدارة كافة الأمور وفقا للحق الإلهي كل ذلك مركز، ويجب أن يركز بيد شخص واحد . ومن الواضح أن أنصار هذا الرأي يتجاهلون في أي بلد ووفق اية قوانين يعيشون، وعليهم إذن رغما عن إرادتهم أن يعتبروا "الماجناكارتا"٩ زندقة خالصة. كما سيكون على أنصار الحق الإلهي للملكية، إذا ما ادعوا أنهم يقصدون ملكية محدودة لا ملكية مطلقة، وهو ما يبدو سخفا إذا لم يكن تناقضا، إما

أن يرونا ميثاقا سماويا نستطيع أن نقرأ فيه أن الله منح الحاكم سلطة عمل ما يشاء باستثناء شيء وحيد هو حماية و ضمان رفاهية رعاياه في هذه الحياة، أو أن يتركونا أحرارا نفكر كيفما نشاء.وإذ ينطلق جون لوك من مقدمة مفادها: أن على الحاكم أن يقوم بأي أعمال أو يتدخل في أي شان لأجل ضمان السلام الاجتماعي وحماية ملكيات رعاياه، يصنف لوك آراء وأفعال الناس نسبة إلى التسامح إلى ثلاثة أصناف هي:

أولا: جميع الآراء والتصرفات التي هي بطبيعتها لا تمس الدولة والمجتمع. وهذا هو حال الآراء النظرية والإيمان بالله. ثانيا: تلك التي هي من حيث طبيعتها الخاصة لا طيبة ولا بطالة ولكنها تمس المجتمع وعلاقات الناس بعضهم ببعض. وهذا هو حال جميع الآراء العملية والتصرفات نحو الأشياء المحايدة، أي التي ليس لها علاقة مباشرة بالدين. ثالثا: ما يمس المجتمع، لكنه في الوقت نفسه ومن حيث طبيعته الخاصة طيب أو بطال. وهذا هو حال الفضائل والرذائل الأخلاقية ١٠.الخطوة التالية التي خطاها جون لوك منطلقا من هذا التصنيف هي تحديد مجالات وحدود التسامح وفق معيار واضح ومحدد هو ضمان السلام الاجتماعي ، وحماية الملكية الخاصة للمواطنين. يؤكد جون لوك أن النوع الأول وحده، أي الآراء النظرية والإيمان بالله هو الذي يملك الحق المطلق والشامل بالتسامح١١. والمبررات التي يسوقها لذلك هي أولا، أن الآراء النظرية المحضة مثل الإيمان بالتثليث أو المطهر أو بإعادة التجسيد أو الاعتقاد ببعث المسيح لكل إنسان الحرية اللامحدودة بشأنها، وتقوم هذه الحرية على كون المفاهيم النظرية الخالصة لا تمس علاقات إنسان بآخر ولا تؤثر على تصرفاته كعضو في المجتمع ولا تؤدي إلى الإخلال بسلام الدولة . ومن هنا فلا تدخل ضمن مجالات تصرف الحاكم . كما أن عدم قدرة إنسان على منح إنسان آخر سلطة لا يملكها هو نفسه، وعدم استطاعته أن يتحكم بفهمه وتعقله الخاصين أو أن يقرر اليوم أي رأي سيكون لديه غدا، تتضح بجلاء من خبرة وطبيعة التعقل الذي يدرك الأشياء كما تبدو له فحسب، كرؤية العين للألوان التي تبدو لها في قوس قزح

بغض النظر عن كون تلك الألوان موجودة هناك أم لا. ثانيا، أن التسامح اللامحدود مطلب عادل لأمور مثل: مكان وزمان وطريقة عبادة الإنسان لربه ، لأن هذا الشأن خاصا بينهما، وما يتعلق بالخلود خارج نطاق وتأثير السياسة والحكومة اللتين توجدان فقط لخير هذا الإنسان في هذا العالم ، وذلك لأن (الحاكم ليس أكثر من وسيط بين إنسان وإنسان آخر) ويستطيع حماية الإنسان من أخيه الإنسان ولكنه يعجز عن حمايته من الله. وإذا تعرض المواطن إلى شر أو إلى ضرر يستطيع الحاكم إنصافه وتعويضه في حياته الدنيوية أما عندما يكره الحاكم المواطن على اعتناق ديانة أخرى فلا يستطيع تعويضه عما يلحق به من ضرر في العالم الآخر. ولكن حتى في الشؤون الدنيوية التي تشملها سلطة الحاكم لا يستطيع إلزام الناس بأن يهبوا أنفسهم لخدمة الاهتمامات والمشاغل المدنية الخاصة ولا أن يكرههم على أن يهتموا بمصالحهم الخاصة أكثر مما تتطلبه مصلحة المجتمع .وهو لا يفعل أكثر من حماية المواطنين من التعرض في هذه الأمور إلى العدوان والضرر من قبل الآخرين وهذا هو"التسامح الأكثر كمالا"١٢.وهكذا ليس للحاكم أي علاقة بمصلحة الإنسان الخاصة في العالم الآخر، وليس لديه من المعرفة بشؤون ذلك العالم أكثر مما لدى المواطن . وهذا معناه أن الحاكم والمواطن متساويان ، فهما رعايا لله ، وباحثان عن مصالحهما في عالم الآخرة. ويتساءل جون لوك: "هل يعقل أن من يعجز عن إكراهي على شراء منزل يرغمني على طريقته أن أسعى لامتلاك مملكة السماء، وأن من لا يملك الحق بأن يحدد لي قواعد الحفاظ على صحتي يملي علي سبل خلاص النفس، وأن من لا يستطيع أن يختار لي زوجة يختار لي معتقدا"١٣. ولا يجوز الاعتقاد أن على الناس منح الحاكم سلطة اختيار طريق الخلاص نيابة عنهم، وهي سلطة أكبر من أن يمنحوها فضلا عن أنها غير قابلة للنقل إلى آخرين. كيف ومتى يؤدي الإنسان عبادته، كيف وماذا يلبس، هل يصلي الجمعة مع المسلمين أم يلتزم السبت مع اليهود، هل يصلي الأحد مع المسيحيين، هل يشارك الكاثوليك طقوسهم المتنوعة والمعقدة أم يتمسك بالطقوس البسيطة للكالفينيين..... كل ذلك عندما يؤدى بإخلاص

وضمير لا يجعل مواطنا أسوأ من آخر إذا لم يدفعه غروره وتمسكه برأيه الخاص واعتقاده الخفي بعصمته الخاصة إلى أن يضع لنفسه سلطة شبيهة بالسلطة الإلهية ، ولا يأخذ بإكراه الناس على التفكير كما يفكر هو وإلا عرضوا للاحتقار والشر والهوان وهو ما يحدث عادة لا بسبب الدين ولكن بسبب الطبيعة الإنسانية المشوهة التي تستخدم الإلهي لأغراض أنانية.

من تلك المقدمات يفترض جون لوك أن لكل إنسان حرية الرأي والمعتقد الكاملة واللامحدودة ، الحرية التي يستطيع التمتع بها باعتبارها ذي حصانة ولا تحتاج إلى إذن من الحاكم ، بل ضدا على أمر الحاكم ،وهو بذلك لا يرتكب جرما أو يقترف خطيئة إلا إن هذا مشروط دائما بأن يفعله بقلب صادق ووفقا للضمير أمام الله بقدر ما تسمح له معارفه وقناعاته. واما إذا خلط بين ما يسميه الضمير وبين الغرور وحب المجد والانتقام والمصالح الحزبية أو ما شابه ذلك فإن عقابه المناسب يوم الحساب.

ثانيا: يؤكد جون لوك أن الأسس العملية أو الآراء التي ينظم الناس على أساسها العلاقات فيما بينهم مثل إنجاب الأطفال والتصرف بالملكية كما يرغبون، واختيار أوقات العمل والراحة أو اعتبار تعدد الزوجات والطلاق قانونيا أو غير قانوني ، هذه الآراء وما ينتج عنها من أفعال، ومثلها من الأشياء المحايدة تستحق أن تتمتع بالتسامح ولكن بشرط ألا تقود إلى الاضطرابات في الدولة ولا تجلب للمجتمع أضرارا تفوق المنافع. فباستثناء ما يكون موجها بوضوح إلى تدمير المجتمع الإنساني، تكون جميع تلك الآراء إما محايدة وإما غير واضحة، وبالإضافة إلى ذلك يخطئ فيها المواطن والحاكم سواء بسواء. ومن هنا فإن على الحاكم إلا يتدخل فيها إلا بقدر ما تسمح له القوانين بشرط أن "يخدم تدخله رفاهية وأمن الشعب"[١٤]. ومع ذلك فلا يمكن لأي رأي من الآراء المذكورة أن يتمتع بالتسامح بحجة انه قضية ضمير إذا اعتقد بأن التمسك بـ ه إما واجب أو خطيئة، وذلك لأن قناعة أي مواطن لا يمكن أن تكون مقياسا للقوانين التي يجب أن تناسب خير جميع المواطنين لا قناعات طائفة منهم، فكثيرا ما تكون بعض القناعات مناقضة للبعض الآخر مما يؤدي إلى وجود قوانين

متناقضة وإلى تعطيلها . إذن على الحاكم النظر إلى تلك الأمور باعتبارها أمورا محايدة بفارق واحد بغض النظر عن كونها شائعة أو مسموحا بها أو محضورة هو تاثيرها و بصورة دائمة في خير ورفاه الشعب. والحاكم إذ يصير حاكما على الناس لا يصير بذلك معصوما، فباعتباره إنسانا هو مسؤول أمام ربه عن أعماله بحسب اتفاقها مع ضميره وقناعاته. ولكن، بوصفه حاكما، سيكون مسؤولا على قوانينه وممارسته للحكم من حيث خدمتها أو عدم خدمتها لخير وحياة وسكينة جميع رعاياه في هذا العالم . وهذا يمثل قاعدة فيها من الوثوقية والوضوح ما لا يجعله يخطئ فيها إذا لم يفعل ذلك متعمدا. ويجد جون لوك أن من الضروري تحديد جملة من درجات الإكراه التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم بشأن الآراء تناسبها درجات مماثلة من التسامح . فدرجات الإكراه يمكن أن تكون: منع نشر أو إشهار الآراء. التخلي القسري أو التبرؤ من الرأي. . الموافقة على الرأي المخالف تحت الإكراه/الضغط. أما درجات التسامح المماثلة لها فهي:

١. يستطيع الحاكم منع نشر أي رأي من الآراء الموجهة إلى نسف سلطة الحكومة، لأن تلك الآراء تدخل عندئذ في نطاق مهامه وصلاحياته القانونية.

٢. لا ينبغي إكراه أحد على التخلي عن رأيه أو تغييره إلى النقيض، بما أن مثل هذا العنف، في الواقع لا يؤدي إلى الغرض المنشود ،"فهو لا يقدر على تغيير نمط تفكير الناس، وكل ما يقدر عليه هو أن يجعلهم منافقين"[١٥]. أن الحاكم مهما اتخذ من أساليب القسر و الإكراه لا يستطيع دفع الناس إلى الاقتناع بصحة رأيه ، ولكنه يدفعهم إلى الاحتماء بالكذب دفاعا عن آرائهم . أضف إلى ذلك أن مثل هذا الإكراه لا يخدم سلام أو أمن الحكومة، بل يؤدي إلى نتيجة معاكسة للهدف المرجو لأن من يتعرض إلى هذا النوع من الإكراه لا يقترب من نمط تفكير الحاكم بل يصير عدوا له.

٣. للحاكم سلطة إقرار أو منع أي أفعال نابعة من تلك الآراء أو من أي من الأشياء المحايدة تبعا لتوجهها نحو حفظ سلام و كلية وأمن الشعب. وبما أن الحاكم يقرر هذا الأمر بنفسه عليه أن يحرص بأعلى درجة مما يكون عليه الحرص بحيث

يجعل السبب الوحيد لاتخاذ تلك القوانين وإجراءات الحد والحظر هي دواعي ضرورة الدولة ورفاه الشعب . ولا تكفي الحاكم قناعته بأن الإكراه والصرامة ضروريان أو مناسبان إذا لم تكن قناعته معززة بالبحث الجاد البعيد عن الأهواء لإثبات ما إذا كان ما يراه هو الواقع بالفعل ، وإذا أصدر الحاكم قوانين خاطئة ولم يطعها المواطن فإن قناعة الحاكم لا تكون مبررا له أكثر مما يكون ضمير وقناعة المواطن عذرا له.وغير جوهري.

٤. إذا حاول الحاكم عن طريق القسر و الإكراه الحد من حرية الناس وإرغامهم على ما يخالف القناعات الخالصة لضمائرهم فعليهم أن يفعلوا ما تأمر به ضمائرهم دون اللجوء للقوة، وفي الوقت نفسه عليهم تحمل العقوبات التي يفرضها القانون فبهذه الطريقة يرضون الله والملك ويضمنون ثوابا في الآخرة وسلاما على هذه الأرض...."فإذا كانت حرية الضمير امتيازا عظيما للمواطن بينما حق الإكراه صلاحية عظيمة للحاكم فإن ذلك يجعل من الضروري إقامة رقابة شديدة عليهما لكي لا يجعلا الحاكم أو المواطن يحيدا عن الطريق، بما لهما من دعاوى بالخير العام، وذلك لأن ما هو خطير بوجه خاص يتطلب تجنبه خاصة، وسيعاقب الله بشدة أي مظالم ترتكب باسم غايات خيرة وبمظهر من الحقيقة"[١٦].

النوع الثالث من الأفعال هي افعال الخير او الشر البطالة من حيث هي ، وهي فضائل الفلاسفة الأخلاقية. وبرغم أنها تمثل الجانب الحي والفعال من الدين إلا أنها لا تمثل موضوعا للجدل حول حرية الضمير إلا بقدر ضئيل. وبرغم أنها تمثل سندا مهما للدولة بنظر جون لوك إلا أنة يرى في هذا الشأن رأيا لا يتردد في اذاعتة مهما بدا غريبا مفاده أن "ليس للمشرع شأن مع الفضائل والرذائل الأخلاقية"[١٧] باستثناء عندما ترتبط بخير وبقاء الدولة تحت سلطة الحكومة....فتلك الفضائل يمكن أن تكون شأنا شخصيا وعلاقات لا سياسية بين الله ونفس الإنسان ،وليس للحاكم أن يتدخل فيها." ليس للحاكم شأن يذكر بخير الأنفس البشرية أو بهموم الناس في الحياة الأخرى، لأنه وضع على العرش ومنح السلطة فقط لكي يعيش الناس بعضهم مع

بعض بسلام وراحة في مجتمع"[١٨]. زد على ذلك أن الحاكم يأمر بأداء الفضائل ليس لأنها فضائل ملزمة للضمير تمثل واجبا ولكن لأنها تعطي قيمة للعشرة الإنسانية، وأغلبها هي روابط و قوامط تشد المجتمع ويؤدي إضعافها إلى خلخلة البنيان كله.لا يشهر الحاكم سيفه ضد الرذائل ، التي لا تلحق ضررا بالدولة ، رغم أنها رذائل مثل الجشع وعصيان الوالدين ونكران المعروف ونزعة الانتقام . أضف إلى ذلك أن أعمال الخير التي تعد بدون شرط واجبا عظيما لكل إنسان ولكل مسيحيي لا تتمتع بالتسامح الكامل برغم أنها قد تكون موجهة لصالح المحتاجين ، إلا أن ما يضعه الحاكم من حدود وحظر لا يثير حتى الناس ذوي الضمائر الحساسة جدا....إن الله الذي يعنى بحفظ الدولة قد جعل من الممكن بقدر ما أن تتبع قوانينه وتطابق القوانين الإنسانية : فقانونه يمنع الرذيلة والقانون الإنساني يسمح بحد معين منها . لقد وجدت دول كانت السرقة فيها تعتبر مشروعة بشرط ألا يضبط السارق متلبسا . ففي إسبرطة كانت سرقة حصان تعد عملا لا يحمل من الذنب ما يحمله في انجلترا الفوز في سباق الخيل . وهذا لأن الإسبرطيين ، باعتبارهم شعبا عسكريا افترضوا أنه ليس من العيب استخدام هذا الأسلوب لتربية الناس على اليقظة والجرأة والابتكار. ويقول جون لوك إنني أشير إلى ذلك فقط لأبين كم أن خير الدولة يعطي مقياسا لجميع القوانين البشرية ،حتى انه يضع حدودا على أو يعدل إلزامية بعض القوانين السماوية ، ويغير طبيعة الرذيلة والفضيلة"[١٩]. وهذا على وجه التحديد هو ما يمكن الحاكم من جعل السرقة معذورة ، بينما لا يستطيع جعل نقض اليمين أو الخيانة قانونيين لأنهما مدمرين للمجتمع الإنساني. وهكذا بما أن للحاكم سلطة على الأفعال الحسنة والسيئة فإن النتيجة المترتبة عن ذلك هي:١. أنه ليس ملزما بمعاقبة جميع الرذائل، أي أنه يستطيع احتمال بعضها(ويا حبذا لو أعرف أي حكومة في العالم لا تفعل ذلك!) [٢٠].٢.لا يجب عليه أن يغرس رذيلة ما في المجتمع لأن مثل هذا العمل لا يخدم خير الشعب والحفاظ على الحكومة.٣. ومع كل ذلك لو افترضنا أن الحاكم أمر بإتباع

رذيلة ما، فإن المواطن ذا الضمير المجروح عليه ألا يخضع لأوامر الحاكم وأن يتحمل العقاب.

تلك كما يعتقد لوك حدود الإكراه والحرية، وتلك هي الأنواع الثلاثة للأوضاع التي ترتبط بها ضمائر الناس– الأوضاع التي لها حق بالتسامح وليس أكثر، إذا نظر إليها بصورة منفردة ومجردة. ومع ذلك هناك حالتان، في نفس تلك الظروف يمكن أن تغيرا موقف الحاكم ممن يطالبون لأنفسهم بالتسامح هما:١) عندما يخلط الناس بين عقائدهم الدينية وآرائهم النظرية وآراء أخرى مدمرة للمجتمع الذي يعيشون فيه كما تشهد بذلك حالة الكاثوليك الذين يعدون رعايا الملك والبابا في آن واحد، وهم يعتبرون ذلك من المسلمات والحقائق العملية لديانتهم وعقائدهم الثابتة وهؤلاء لا يجوز التسامح معهم ما لم يكن الحاكم متأكدا من عدم وجود خطورة في ذلك، وهو شيء مستحيل[٢١].٢) بما أن كل الأمور تفحص بالخبرة،وليس جميع الناس قديسين يعيشون وفقا لضمائرهم، وبما أن كل جماعة إذا انتظمت وقويت شوكتها بما فيه الكفاية ، لا تمتنع عن أخذ السلطة عندما تكون قادرة عليها فإن على الحاكم التنبه للجماعات الانعزالية الدينية التي تهتم بتعزيز الروابط بين أفرادها بصورة تميزها عن بقية المواطنين. ولا ينحصر الأمر بالروابط المنعزلة المنظمة على أساس ديني لأن المعيار هو ما يتشكل من خطر على الدولة والمجتمع . ولهذا فقد يلمح الخطر حتى في موضة الملابس لو اتخذت أسلوبا يوحد المناوئين للحاكم. على الحاكم في مثل هذه الحالة أن يقمع أو يضعف أو يفرق أي حزب موحد على أساس الدين أو على أي أساس آخر ما دام يمثل خطرا جليا على حكومته مستخدما كل الوسائل التي تبدو أكثر ملاءمة للغاية المرجوة، و"لن يساءل في العالم الآخر على ما فعله علنا بقدر ما تهديه بصيرته من أجل بقاء وسكينة شعبه"[٢٢] .لكن جون لوك يستدرك ليحذر من التساهل في استخدام القوة والإكراه لتحقيق تلك الغاية، ويؤكد أن القوة والإكراه أسوأ الوسائل ولا يجوز اللجوء اليهما إلا في نهاية المطاف وبأعلى قدر من الحيطة، وذلك للأسباب التالية:

١.لأنهما تسببان للإنسان ما يسعى للخلاص منه وما بسببه حصرا يصير عضوا في دولة، أي العنف. فلولا الخوف لما أقيمت الحكومات ولما دعت الحاجة لها

٢.لأن الحاكم ،إذ يستخدم العنف، يلغي جزئيا ما وجد للعمل من أجله، وهو الأمن العام: فبما أن من واجبه العمل قدر ما يستطيع للحفاظ التام على ملكية وأمان وحياة كل فرد فإنه ملزم بعدم إزعاج أو إبادة البعض لأجل طمأنينة وأمن البعض الأخر ما لم يتحقق من إمكانية إنقاذ الجميع، فأي إخلال بأمن وسلامة أي من رعاياه، يكون قد ناقض ما تعهد به للمستقبل، وهو حماية الناس فقط، وهذا حق للجميع،و لأبسط إنسان في المجتمع[٢٣] ٣.تطرق الحديث السابق الى خطوط الحدود التي وضعها الله لسلطة الحاكم ولتسليم المواطنين، وهم ،اي الحاكم والمواطنون، اللة وعليهم الخضوع له بدرجة متساوية وتأدية التزاماتهم التي تحددتها على الطرفين، مكانتهما ووضعهما في المجتمع، وهي بصورة إجمالية كما يلي:١.هناك آراء وأفعال منفصلة كليا عن مجال عناية الدولة، ولا تؤثر تأثيرا مباشرا في حياة الناس في المجتمع، تلك هي جميع الآراء النظرية وما يتعلق بتمجيد الله ، وهذه أمور من الجلي أن لها الحق بالتسامح الكامل، الذي لا يجوز أن يمسه الحاكم.٢.توجد بعض الآراء والأفعال، التي يمكن في السير الطبيعي للأمور أن تهدد المجتمع الإنساني بالتدمير الكامل، كالرأي القائل أنه يمكن النكث بالوعد إذا أعطي للزنادقة، أو أنه إذا لم يسارع الحاكم لإصلاح الدين وجب أن يصلحه الرعايا أنفسهم أو أن كل فرد ملزم بشرح ونشر أي رأي يؤمن به هو...إلخ، أما الأفعال فمنها كل أنواع التدليس الممكنة ، والظلم..إلخ . كل ذلك لا يجب على الحاكم التسامح معه تحت أي عذر.٣. الآراء والأفعال التي من حيث هي لا تسبب للإنسانية نفعا او ضررا ، ولكن طبيعة الدولة ووضع الأمور يمكن أن يغير أثرها في جانب الخير أو الشر،مثل:هل تعدد الزوجات شرعي أم غير شرعي ، وهل يجب تناول السمك واللحم في أوقات معينة من العام أم الامتناع عنهما نهائيا" ، وآراء أخرى عملية مشابهة. وجميع الأفعال التي تتعلق بالأشياء المحايدة تتمتع بحق التسامح بما أنها لا تمس منافع المجتمع أو لا تزعج الحكومة[٢٤].٤.ذلك

ما خص التسامح نسبة إلى واجب الحاكم، ولن يكون من نافلة القول،التذكير بما يجب أن يفعله انطلاقا من حسن التصرف بعد أن عرفنا ما عليه فعله انطلاقا من ضميره . ولكن بما أن واجبات الناس كما تتضمنها القواعد المعترف بها عموما، وبما أن حسن التصرف يتحدد بناء على الظروف التي تمسهم كأفراد، فان معالجة مقدار ما يشكل التسامح مصلحة للحاكم تجعل من الضروري النظر إلى أمور جزئية[٢٥]. وهكذا، لرؤية وضع انجلترا الحالي يتعين بحث مسألة واحدة وهي: التسامح أم بالإكراه تتمثل أفضل وسيلة لضمان أمن وسلام ونمو رفاهية المملكة؟.

وبينما كان يؤكد كثيرون أن انجلترا تحتاج إلى تماثل المعتقد، أي أن يتبع مواطنوها نمطا اعتقاديا واحدا، وأن سبل الوصول إلى هذه الغاية تتمثل في الإكراه،كان جون لوك يفند هذه الآراء بالقول : لم تفلح أساليب الملاحقة والإكراه في تصفية البوريتان(الطهريين)، ولم تفلح المضايقات في حماية الكنيسة الأنجليكانية، كما يطلب من أنصار هذه الدعوات أن يعلنوا صراحة أن المذابح التي جرت في فرنسا جديرة بالتقليد[٢٦]، وعليهم أن يفكروا ويتبصروا فيما إذا كان سلام المملكة سيكون أضمن، وحكومتها ستكون أكثر ثباتا إذا حكم بالإعدام على كل من يتخلف عن حضور طقوس العبادات، بحجة أن لا وسيلة أخرى غير الإعدام تضمن الوحدة النمطية الدينية.وللمزيد من تأكيد بطلان الآراء والدعوات سالفة الذكر وتبيان خطورتها يستشهد لوك بتجربة المسيحية في اليابان . فهذه الديانة الرومانية التي كان اليابانيون حديثي العهد بها، ولم يفهم الأتباع الجدد منهم، غير بعض الصلوات التي لقنت لهم من معلميهم المبشرين لا حقائق حيوية ولا نور المسيحية، هذه الديانة تخلص منها اليابانيون على حساب حياة مئات آلاف البشر، حيث انتشرت الإجراءات القاسية لتشمل ليس فقط المذنبين، ولم يكن الإعدام عقوبة مقتصرة على العائلات التي آوت المبشرين، بل شمل العائلات الساكنة حول وبالقرب منها، حتى لو لم يعرف أفرادها شيئا عن المسيحية. لقد كانت وسائل التعذيب التي اتبعها اليابانيون جهنمية، حتى أنها فاقت في آلامها الآم الموت بآلاف المرات بحسب ما يرى لوك ، لأن اليابانيين

افترضوا أن الآراء لا تستأصل من جذورها بحيث لا تظهر من جديد ما بقي على قيد الحياة شخص واحد يعرفها أو حتى سمع عنها. وهكذا صار لا يسمح للمسيحيين الذين يتاجرون في تلك الأنحاء بأي شيء يظهر تميزهم عن اليابانيين من الكلام إلى حركات الأيادي. فإذا كان هنالك من يرغب في إقامة التماثل النمطي و يرى أن مثل هذه الأساليب تصلح لنا، فعليه أن يسأل كم سيبقى في عداد الأحياء من المواطنين ، رعايا الملك لحظة الانتهاء من إنجاز هذه المهمة.على أن هناك خصوصية مهمة في هذا المثل من محاولات تحقيق الوحدة النمطية الدينية يشدد عليها لوك. فاليابانيون لم يفعلوا ذلك بسبب عدم تسامحهم ، ذلك أنهم يتقبلون سبع إلى ثمان طوائف تبلغ الاختلافات بينها من الإيمان بخلود النفس إلى عدم الإيمان بذلك، وحاكمهم لا يهتم بذلك ولا يرغب بمعرفة الطوائف التي ينتمي إليها رعاياه. إذن ما فعله اليابانيون ليس كرها بالمسيحية التي قبلوا بها وسمحوا لها بالتنامي لبعض الوقت إلى أن غرست فيهم تعاليم القديسين البابويين الريبة،وأقنعتهم أن الدين ليس إلا ذريعة أما الغاية الحقيقية فهي السلطة، فأرغمتهم على القلق على أسس دولتهم، وهذه أخطاء استفاد منها رجال دينهم واستخدموها لمواجهة الدين الوافد واستئصاله.إن أخطار إقامة الوحدة النمطية الدينية لا تتكشف إلا إذا نوقشت المسائل التالية:١.إيضاح أثر التسامح في نمو عدد السكان وحبهم للعمل، وهما العاملان اللذان يخضع لهما جبروت وثروة المملكة.٢.إذا كان من اللازم وضع الجميع في انجلترا في إطار نمط واحد بوساطة العنف فيجب معرفة الحزب أو الأحزاب التي ستتحد معا لتصير قوة قادرة على إكراه الآخرين.٣.إيضاح الخطأ الذي يقع فيه كل من يناهض التسامح ويعتقد أن القسوة والقوة هما الأسلوبان الوحيدان لممارسة الحكم وقمع أية جماعة.٤. إيضاح أن معظم التناقضات والاختلافات بين الطوائف لا تمثل الدين ، وإن مثلت ففي درجة ضئيلة الأهمية، ملحقات الدين الحقيقي.٥.النظر في كيفية حصول أن المسيحية أكثر من أي ديانة أخرى كانت سببا لظهور ذلك القدر من الطوائف والحروب والاضطرابات في المجتمعات المدنية، وهل يستطيع التسامح

وسعة الأفق تجنب تلك المآسي.٦. إيضاح أن التسامح يؤدي إلى ترسيخ الحكومة لا بأي وسيلة ولكن بتربية الوحدة الفكرية لدى الأغلبية، وتنمية الفضيلة لدى الجميع، وذلك بوساطة سن واحترام قوانين صارمة عن الفضيلة والرذيلة وتوسيع شروط الانتماء إلى الكنيسة بقدر ما تسمح بذلك الظروف، أي أن عقائد الآراء النظرية يجب أن تكون قليلة العدد ولكن واسعة، وطقوس العبادة يجب أن تكون قليلة وسهلة وهذا هو معنى سعة الأفق أو سعة النظرات.٧.إن تفسير ومحاولة إثبات بعض العقائد اليقينية أو الجامدة التي من المعترف به على نطاق واسع أنها لا تدرك وتعرف إلا بالوحي، وبالمثل مطلب أن يفهمها الناس في حدود ما تعرضه الكنائس المختلفة تولد أعدادا من الملحدين "ولكن نترك ذلك إلى أن يكون لدي مزيد من وقت الفراغ "[٢٧].

الخاتمة

هكذا يختتم لوك" محاولة في التسامح الديني". والموضوعات التي تركها مفتوحة تشكل خطة عمل بحثية مطولة، احتوت (محاولة في التسامح الديني) على المنطلقات والأفكار الأساسية لنظرية التسامح عند جون لوك، التي عمقها ووسعها في (رسالة في التسامح الديني). وفكرة التسامح كجزء من فلسفة لوك السياسية، ارتكزت على أساس معرفي فلسفي واجتماعي–تاريخي.

أولا: تقوم دعاوى التسامح على التمييز في الإنسان بين كونه عضوا في مجتمع وجسدا فانيا وبين كونه يحوز جوهرا روحيا خالدا. فمن حيث هو جسد هو فان، ومن حيث هو عضو في كمجتمع ملزم بالتقيد بما يخدم الصالح العام وتتضمنه القوانين. وفي هذا المجال لا يمكن أن يطلب التسامح في كل ما يهدد أمن وسلامة المجتمع أو

يلحق ضررا بمصالح الآخرين. أما من حيث هو كائن روحي، أو نفس خالدة فإن صلته بربه هي صلة مباشرة، ولا ترتبط بالآخرين من أعضاء المجتمع.

ثانيا: ميز لوك بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة، فوجد أن شأن الحاكم هو الحياة الدنيا، لا عالم الآخرة.

ثالثا: كانت المصالح الوطنية العامة، أي مصلحة السلام الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ونمو التجارة مما يدعو بإلحاح إلى التسامح، ويذهب بول هازار إلى القول " لم يكن التسامح أول الأمر سوى قاعدة تجارية أو وسيلة عملية من وسائل التجار.

وكذلك أموال المسيحيين... غير أن لوك، كان منذ سنة ١٦٨٩[٢٨] قد منح التسامح براءة النبل"[٢٩] ويمكن القول أن مصلحة الدولة والمجتمع هي الغاية القصوى من التسامح الديني، وهي منبع الحاجة إليه، وهي المعيار الذي يقرر مجالاته وحدوده ، أي ما يجب أو يجوز التسامح به وإلى أي حد.

الهوامش:

---

١ لاسكي، هارولد. نشأة التحررية الأوروبية. ترجمة عبد الرحمن صدقي. مراجعة: علي أدهم. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. الإدارة العامة للثقافة. الناشر: مكتبة مصر(ب.ت).ص٦٠.

٢ المصدر السابق.ص٨٣.

٣ محمود،د.زكي نجيب. حياة الفكر في العالم الجديد. دار الشروق، بيروت، لبنان. ط-٣، ١٩٨٧م. ص١٣- ١٤.

٤ فش، ستاناي. حروب ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الثقافية. ترجمة:غازي مسعود. (القدس العربي) الحلقة الأولى . العدد٤٤٦٦. الإثنين ٢٩أيلول-سبتمبر٢٠٠٣م .ص١٢.

٥ لم تنشر"محاولة في التسامح الديني" وجون لوك على قيد الحياة، كما لم تنشر ضمن مؤلفاته التي نشرت عند وفاته. وقد بقي هذا المؤلف في أربع مخطوطات. أحدى هذه المخطوطات وتعد نهائيه محفوظة في مكتبة بودليان بأكسفورد. نسخة أخرى عثر عليها ضمن أوراق شفتسبيري

ونشرت عام ١٨٧٦م من قبل فوكس بورن ضمن كتابه"حياة جون لوك" أنظر: لوك،جون . المؤلفات في ٣ مجلدات. أكاديمية العلوم السوفيتية . معهد الفلسفة. دار"ميسل" .موسكو ١٩٨٨م.ج٣.ص٦٢٩-٦٣٠. (باللغة الروسية).

٦ "رسالة في التسامح الديني" كتبها لوك وهو بأمستردام بهولندا، وهناك نشرت باللغة اللاتينية علم ١٦٨٩م ثم ترجمت في العام نفسه إلى الهولندية والفرنسية والإنجليزية. " أنظر ملحق الهوامش في المصدر السابق ص٦٣١-٦٣٢.

٧ لـ وك ، جون . محاولة في التسامح الديني . المصدر السابق .ص٦٦.

٨ المصدر السابق.ص٦٦.

٩ "الماجناكارتا" أو " الميثاق العظيم" وثيقة أصدرها الملك يوحنا بيرزغيليني عام ١٢١٥/ وتضمنت أساسا لوضع قيود دستورية على السلطة الملكية في إنجلترا. أنظر ملحق الهوامش في المصدر السابق .ص ٦٣.

للمزيد عن أهمية" الماجناكارتا" في التاريخ السياسي الإنجليزي، وأهم ما تضمنته أنظر: الموسوعة العربية الميسرة. دار نهضة لبنان للطبع والنشر. بيروت- لبنان.ج-٢. ١٩٧٨م. ص١٦٠٩-١٦١٠.

١٠ لوك ، جون محاولة في التسامح الديني . مصدر سابق. ص٦٦ .

١١ المصدر السابق .ص٦٧.

١٢ المصدر السابق .ص٦٨.

١٣ المصدر السابق .ص٦٩.

١٤ المصدر السابق .ص٧١.

١٥ المصدر السابق .ص٧٢.

١٦ المصدر السابق .ص٧٤.

١٧ المصدر السابق .ص٧٤.

١٨ المصدر السابق .ص٧٥.

١٩ المصدر السابق .ص٧٦

٢٠ المصدر السابق .ص٧٦ .

٢١ المصدر السابق .ص٧٧ .

٢٢ المصدر السابق .ص٧٩.

٢٣ المصدر السابق .ص٧٩.

٢٤ المصدر السابق.ص٨٠.

٢٥ المصدر السابق.ص٨١ .

٢٦ يشير هنا إلى مذابح البروتستانت الكالفينيين مساء ٢٤ أغسطس١٥٧٢م

[٢٧] المصدر السابق.ص٩٠.

٢٨ عام صدور "رسالة في التسامح الديني".أنظر الهامش رقم٦.

٢٩ هازار، بول. الفكر الأوروبي. نقله إلى العربية الدكتور محمد غلاب. راجعه الدكتور إبراهيم بيومي مدكور . دار الحداثة بيروت–لبنان، الجزء الأول. ط–٢ .١٩٨٥م. ص٢١٣–٢١٤.

.